

تقريب المسافات بين الأكاديميين وصانعي السياسات في لبنان

ريان الأمين

في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، ركّزنا على سدّ هذه الفجوة من خلال: (١) توفير مساحة للحوار حول السياسات بين الأكاديميين والمجتمع المدني وصنّاع السياسات. (٢) دعم الأبحاث العالية الجودة حول السياسات التي يجريها الأساتذة وتسهيل هذه العملية. والأهمّ من ذلك، (٣) إنتاج الأبحاث الأكاديمية المتعلقة بالسياسات وإتاحتها للناس وتقديم توصيات واضحة حولها.

لكن على الرغم من ذلك، لا نزال نغرق بكمّ من المعلومات والأخبار التي تتناقل بشكل يومي عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، بما يخفّف من تأثير الأكاديميين بسهولة كبيرة. في الواقع، يقدر عدد المواطنين العرب الفاعلين على وسائل التواصل الاجتماعي بنحو ٨٠٪، إلا أنّ ٧٠٪ منهم يجدون أنّ وسائل التواصل الاجتماعي هي مصدر مهمّ للأخبار.^١

عملياً، إنّ الاستخدام الشائن للأخبار المزيفة أو الحقائق المجترأة في الحملات السياسية يتزايد في جميع أنحاء العالم ومن قبل مختلف الأطراف السياسيّة. لكن ما يثير القلق بشكل خاصّ، هو استخدامها من قبل الأحزاب الشعبويّة التي تحوّل المهاجرين واللاجئين إلى كبش فداء وتحملهم مسؤولية مشاكل مجتمعاتهم، بدءاً من الرئيس الأميركي دونالد ترامب وحملته المناهضة للمهاجرين على الحدود المشتركة مع المكسيك، وصولاً إلى حملة حزب ماتيو سلفيني المناهضة للمهاجرين في إيطاليا. يُؤدّي استعمال المعلومات الخاطئة أو المزيفة لحشد قاعدة سياسيّة معادية للأجانب ليس أمراً تاريخياً، بل هو آفة القرن الواحد والعشرين التي تسهم في تطوير ديموقراطيات ليبراليّة في جميع أنحاء العالم.

لا يوجد وقت أفضل من الوقت الراهن لإجراء تقييم نقديّ حول كفيّة حصولنا على الأخبار والمعلومات، خصوصاً بعد أن أصبح الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بالنسبة للكثيرين المصدر الرئيسي للأخبار ومنهم صنّاع القرار. عملياً، إنّ الإنترنت هو وسيلة لا حدود ولا ضوابط لها للحصول على المعلومات نظراً إلى الكمّ الكبير من الأخبار المتداولة عبره. وفي هذا السياق، يمكن بسهولة تامة استعمال العديد من المعلومات المشوّهة والمنحازة، والتي يُشار إليها أحياناً بـ "الأخبار المزيفة"، من قبل السياسيين والمثقفين نظراً لقوّة الأدوات الخاصّة بوسائل التواصل الاجتماعي، بما يُؤدّي إلى تضليل المجتمع بشكل كبير.

تتطلب الديموقراطيات مواطنين مطلّعين وقادرين على التفكير بطريقة نقديّة، ومجتمع مدنيّ منخرط في عملية اقتراح الحلول والتأثير على صانعي السياسات، وجامعات قادرة على تطوير المجتمع. لكن للأسف، غالباً ما يتمّ التغاضي عن دور الأوساط الأكاديميّة، كمساهم أساسي بوضع سياسات ديموقراطيّة ورشيّدة انطلاقاً من وظيفتها التعليميّة والبحثيّة وموقعها كمصدر للنقاش العام. لقد كتب الكثيرون عن الدور التعليمي للجامعات، لذلك سأركّز في هذا المقال، على دور الأكاديميين كمصدر موثوق للمعلومات ومؤثر في السياسات العامّة.

يُعتبر تقريب المسافات بين واضعي السياسات والأوساط الأكاديميّة أمراً غير سهل على الإطلاق، وخصوصاً في العالم العربي، حيث مساحات التفاعل محدودة، ونادراً ما تكون عمليّة صنع السياسات منهجيّة. وفي حال تفاعل صنّاع القرار مع الأكاديميين، يتّضح أنّهم لا يتحدّثون اللّغة نفسها. فمعظم النواب والوزراء ليس لديهم الوقت أو الاهتمام الكافي بالحلول المعقّدة والطويلة الأمد لمشاكلهم، في حين أنّ الأكاديميين يمكن أن يسهبوا في وضع النظريّات وتقديم الحلول الطويلة الأجل في دراساتهم.

إنّ حلّ مشكلة انعدام التلاقي بين هذين الطرفين لا يُؤدّي إلى إزالة كلّ العوائق أمام صياغة سياسات جيّدة في بلدان شبيهة بلبنان، إلاّ أنّه يسهم في وضع تصوّرات لحلول طويلة الأمد للمشكلات اليوميّة.

1 Dennis, Everette E., Justin D. Martin, and Fouad Hassan. "Media Use in the Middle East, 2018: A Seven-Nation Survey." Northwestern University in Qatar, 2018. www.mideastmedia.org/survey/2018.

لكن في المقابل، يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كأداة لمواجهة «الأخبار المزيفة» وحملات الكراهية، عبر نشر المعلومات الموثوقة ونتائج الأبحاث العلمية بطريقة مبسطة واستخدام لغة الناس والبيانات الصورية لجعلها أكثر جاذبية.

وقد نجح معهد عصام فارس في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الحقائق حول أزمة اللاجئين السوريين والتصدي للمعلومات المغلوطة وغير الدقيقة التي يستخدمها السياسيون والإعلام.

أخيراً، في البلدان المسيّسة بشكل كبير مثل لبنان، لا يوجد سوى مساحة عامّة ضيقة للغاية لإجراء نقاش صحي غير حزبي وغني حول القضايا الشائكة راهناً، سواء في ما يتعلق باللاجئين أو البيئة أو الحوكمة. وكذلك من الصعب العثور على مساحة مستقلة وغير حزبية لتبادل الأفكار، كما أنّ هناك صعوبة أكبر في جمع كل الأطراف المعنية معاً. وعلى الرغم من أنّ بناء مؤسسات ذات صدقية سواء على المستوى الأكاديمي أو المدني، هو أمر بالغ الأهمية للمشاركة في عملية صنع السياسات. يقول هنري جيرو، وهو أحد المفكرين البارزين في القضايا الاجتماعية في المؤسسات التعليمية: «لا وجود لديمقراطية من دون مواطنين مطلعين ومجالات عامّة وأجهزة تعليمية لدعم وتعزيز المعايير القائمة على الحقيقة والصدق والأدلة والوقائع والعدالة». هناك كثيرون في هذه المنطقة لا يعيشون في دول ديموقراطية، إلا أنّها مبادئ يمكن للمعلمين والباحثين نشرها والسعي لتعزيزها.

ريان الأمين، مدير مساعد في معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت.

ينشر معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت أسبوعياً سلسلة من المقالات حول مواضيع مختلفة متعلّقة بالسياسات العامّة والمرتبطة بالأبحاث والإنتاج الفكري الذي يصدره المعهد. تهدف هذه المقالات إلى تحليل الوضع القائم والبناء عليه لتقديم اقتراحات عملية للعام ٢٠١٩. قد تُلهم صناعات السياسات وأصحاب القرار والمهتمين بإيجاد حلول للأزمات القائمة وسبل للتطور والتقدم في مجالات مختلفة.

مبنى معهد عصام فارس
الجامعة الأميركية في بيروت
٩٦١-١-٣٥٠٠٠ الخط الداخلي: ٤١٥٠
٩٦١-١-٧٣٧٦٢٧
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb/ifi
aub.ifi
@ifi_aub

معهد عصام فارس للسياسات
والشؤون الدولية
الجامعة الأميركية في بيروت
صندوق البريد ٢٣٦-١١
رياض الصلح / بيروت ٢٠٢٠ ١١.٧ لبنان

 **AUB**
American University of Beirut
الجامعة الأميركية في بيروت

Issam Fares Institute for Public
Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات
والشؤون الدولية